الاقتصاد الأزرق في دولة قطر

كان للبحر دور كبير في حياة سكان الخليج العربي، حيث كان مصدراً للإلهام والرزق والتواصل الثقافي. وبقي البحر على مدار الأجيال جزءاً من كيان وذاكرة ووجدان الإنسان الخليجي والإنسان العربي، فيه عبق التاريخ، وفيه ذاكرة من عاشوا على هذه الأرض وركبوا هذا البحر، وفيه عوالم لم تكتشف بعد، وفيه معاش الحاضر ومتعته، وأمل المستقبل لمن يأتي من بعد.

أشعار وقصص وحكايا وأهازيج كثيرة قيلت عن البحر في الشعر العربي أتمنى لو كان يتسع المجال لذكرها الآن. لكنني أود ذكر مختارات مدمجة للشاعر إيليا أبي ماضي تدعو للتمعن والتفكير في هذا اللغز الجميل، وهو البحر:

قد سألت البحر يوماً: هل أنا يا بحر منك؟

هل صحيح ما رواه بعضهم عنّي وعنك؟

أم تُرى ما زعموا زوراً وبهتاناً وإفكاً؟

أيها البحر أتدري كم مضت ألف عليكَ؟

وهل الشاطئ يدري أنه جاثٍ لديكَ؟

وهل الأنهار تدري أنها منك إليكَ؟

ترسل السحاب فتسقي أرضنا والشجرَ

قد أكلناك، وقلنا قد أكلنا الثمرَ

وشربناك، وقلنا قد شربنا المطرَ

قد سألت السحب في الآفاق، هل تذكر رملكْ؟

وسألت الشجر المورق، هل يعرف فضلكْ؟

وسألت الدر في الأعناق، هل تذكر أصلك؟

يرقص الموج، وفي قاعك حرب لن تزولا

تخلق الأسماك، لكنك تخلق الحوت الأكولَ

قد جمعت الموت في صدرك والعيش الجميلَ

فيك مثلي، أيها الجبّار، أصدافٌ ورملُ

إنما أنت بلا ظل، ولي في الأرض ظلٌّ

إنما أنت بلا عقلٍ، ولي يا بحر عقلُ

فلماذا، يا ترى، أمضي وتبقى؟

ارتبط الإنسان على ضفاف الخليج العربي بالبحر ارتباطاً مباشراً، وقد لعب البحر دوراً مباشراً في تشكيل طابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج، وتغيرت سلوكيات أبناء البادية العربية الذين هاجروا من أعماق الجزيرة في الوسط والجنوب إلى شواطئ الخليج منذ مئات السنين، فمنذ القرن الثالث الميلادي هاجرت قبائل من أواسط الجزيرة العربية على شكل هجرات متتالية واستولت على الشاطئ الشرقي والجنوبي. فقد تركت بعض القبائل حياة الرعي والتنقل، وتكيفت مع حياة البحر التي تتطلب استقراراً في جانب البحر، وهناك قبائل بدوية رعوية كان أبناؤها يمارسون الرعي، فإذا حان موسم الغوص عملوا فيه، فجمعوا ما بين الحياة الحضرية والبدوية.

تمثلت الأنشطة المرتبطة بالبحر فيما يأتي:

1. **الصيد والغوص**: البحر كان مصدراً رئيسياً للرزق من خلال الصيد والغوص لاستخراج اللؤلؤ.

2. **التجارة**: البحر كان وسيلة للتجارة والتبادل الثقافي مع دول أخرى. السفن الخليجية كانت تصل إلى الهند والصين وأفريقيا، مما ساهم في تبادل البضائع والثقافات.

3. **الفنون الشعبية**: البحر انعكس على الفنون الشعبية مثل الشعر والأغاني. الشعراء كانوا يتغنون بالبحر ويصفون جماله وأهواله، مما أضاف بعداً جمالياً وثقافياً لحياتهم.

4. **التحول الاجتماعي**: البحر ساهم في تحول القبائل البدوية إلى مجتمعات حضرية منفتحة ثقافياً واجتماعياً، بفضل رحلاتهم البحرية وتواصلهم مع ثقافات مختلفة.

5. **الإبداع الأدبي والفني**: البحر كان مصدر إلهام للأدباء والفنانين في الخليج، حيث انعكس في أعمالهم الأدبية والفنية من قصص ومسرح وإنتاج سينمائي وتلفزيوني.

إذن، البحر كان وما زال جزءاً لا يتجزأ من حياة وثقافة سكان الخليج العربي، حيث أثر بشكل كبير على نمط حياتهم وتفكيرهم وإبداعاتهم.

لكي يبقى البحر، كما عهدناه، نبع العطاء المتواصل، وكنز الثراء، وخزّان الذاكرة، وعبق التاريخ، ومصدر الإلهام والإبداع، لا بد لنا أن نحافظ عليه، بل ونسعى إلى تطويره بكل ما تمنحنا إياه وسائل العصر من أدوات وإمكانيات. فالبحر إن أكرمته أكرمك، وإن أهنته وآذيته، فسوف ينتقم منك لا محالة.

إن الوسيلة العصرية التي يمكننا بها الحفاظ على هذا الكنز الوفير واستغلاله بشكل فعال ومستدام لفوائد الاقتصاد ولأغراض الاستجمام والمتعة، وكمصدر لحس الجمال والإبداع، هي ما يسمى بالاقتصاد الأزرق. فهو الأداة المناسبة لدرء الأخطار والتهديدات المحيطة بالبحر، وأيضاً لخلق الفرص والاستفادة القصوى من هذا المكان الذي لم يعطينا بعد كل ما لديه، وسوف يعطينا إن أعطيناه ورعيناه أضعافاً مضاعفاً.

نحن نسمع، في الآونة الأخيرة، ونقرأ عن ألوان للاقتصاد، ربما كان الأكثر تداولاً حالياً، الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر. أود الإشارة هنا إلى أنه توجد عشرة ألوان للاقتصاد دعوني أذكرها باختصار، ونبدأ حسب ألوان قوس قزح:

1. الاقتصاد الأحمر: وهو الاقتصاد الذي تسيطر فيه الحكومة على معظم وسائل الإنتاج والتوزيع، وهو اقتصاد ذو صبغة اشتراكية، كان سائداً في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وما زال موجوداً في بعض الدول، بنسب تامة أو جزئية. وللاقتصاد الأحمر مزايا مثل المركزية والاستقرار وسهولة التنبؤ بالمستقبل القريب. لكنه، له أيضاً عيوب أفقدته كثيراً من وزنه في ظل التنافسية العالمية مثل غياب المرونة وروح المبادرة التي تميز بها الاقتصاد الرأسمالي.

2. الاقتصاد الأزرق: وهو الذي ستناوله لاحقاً.

3. الاقتصاد الأخضر: وهو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في نوعية الحياة، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، وبناءً عليه، نقول أن الاقتصاد الأخضر هو كنمط ابتكاري وغير تقليدي للتنمية، يمثل رؤية مستقبلية لما يمكن أن يساهم به هذا المنهج في إحداث طفرة التحول من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام إلى أنماط استهلاكية أكثر استدامة، تتمثل في الحفاظ على التنوع البيئي، والطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والحفاظ على الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة بعد عقود من تدمير البيئة، وهو يساهم في تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى التقنية والإدارية.

4. الاقتصاد الأصفر: هو الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الطاقة الشمسية، وكيفية الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة، لكونها تمثل المصدر الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة (حتى النفط والغاز)، كما أنَّها مصدر مجاني وغير محدود للطاقة، علاوةً على أنها طاقة مأمونة المصدر، ويمكن وصولها إلى المناطق النائية، التي لا يمكن لأي مصدر آخر من مصادر الطاقة الأخرى الوصول إليه. وتأتي أهمية هذا النوع من الاقتصاد في ظل ضرورة حتمية، وهي الحفاظ على حق الأجيال القادمة في مجالات الطاقة غير المتجددة كالفحم والبترول والغاز الطبيعي، وجعل فترة الاستفادة من هذه الثروات طويلة الأمد أو استخدامها في صناعات كيميائية أكبر مردوداً، لا سيما في ظل تزايد الاستهلاك العالمي من الكهرباء بشكل كبير، وتزايد التكاليف الناتجة عن استخدام الوقود في توليد الكهرباء، والانبعاثات الغازية الناتجة، لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، التي من أهم مصادرها على الإطلاق هو الطاقة الشمسية. وتعمل معظم الدول على إدراج

وتضمين الاقتصاد الأصفر في استراتيجية التنمية المستدامة وهو واضح في رؤية قطر 2030.

5. الاقتصاد الأبيض: هو الاقتصاد القائم على التقنيات الرقمية والذكاء الصناعي. ظهر مفهوم الاقتصاد الأبيض في لندن عام 2015م، حين ألف البروفيسور دوجلاس ماك ويليامز كتاباً بعنوان «الاقتصاد الأبيض المسطح»، أوضح فيه كيف يغير الاقتصاد الرقمي مدينة لندن ومدن المستقبل، وضاعف الاقتصاد الأبيض فرص العمل في لندن، وزاد من نموها بسرعة كبيرة، خاصةً من خلال التسوق وإبرام الصفقات الكبرى عبر الإنترنت. إذن، الاقتصاد الأبيض هو المنظومة الاقتصادية المحيطة بصناعة تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع والتي تجد أفضل الفرص حالياً للخريجين الجدد وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. الاقتصاد الأسود: هو كل نشاط تجاري غير قانوني. مثل تجارة الأسلحة والمخدرات والمعادن الثمينة، والاتجار بالبشر، وغسيل الأموال، وتزوير العملات والمجوهرات والوثائق، وصيد وتهريب الحيوانات النادرة أو قتلها للانتفاع بأعضائها، وقرصنة المعلومات، وأساليب الاحتيال المالي، والابتزاز الاقتصادي، وكل ما يتم بخلاف القوانين واللوائح. وينتشر هذا النوع في معظم بلدان العالم، ولكن بنسب متفاوتة، وينشط كثيراً في الدول ذات الأنظمة الضعيفة، والتي ينتشر فيها الفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، والتفاوت الكبير بين دخول المواطنين.

7. الاقتصاد الرمادي: يشير الاقتصاد الرمادي إلى الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُعرف بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات، والتي لا تُدرج في الإحصائيات الرسمية، أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي،

وليس لها كشوفات مالية، ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي. أمثلة ذلك كثيرة: الدروس الخصوصية، العمل بدون تصريح، تهريب المواد الاستهلاكية، أو إنتاجها وبيعها بدون ترخيص أو رقابة، وغيرها. ويُعد الاقتصاد الرمادي من الظواهر السلبية، إذ يكون هدف المشاركين فيه التهرب من الضرائب وجني أرباح بعيداً عن رقابة الحكومة، ويرجع مفهوم الاقتصاد الرمادي إلى العالم البريطاني آرثر لويس، الذي وضعه في التنمية الاقتصادية، بهدف وصف العمل، وتوفير مصادر للدخل في الدول النامية، وعادةً ما يُصنَّف المشاركون فيه بأنهم عاملون لدى الغير. ويشكل الاقتصاد الرمادي، 40 إلى 60% من الاقتصاد الكلي في الدول النامية. ويتم غض النظر عنه من السلطات نظراً لفوائده الاجتماعية.

8. الاقتصاد البني: هو الاقتصاد الذي يعتمد فيه معظم النمو الاقتصادي على الأنشطة المدمرة للبيئة، وخاصةً الفحم والبترول والغاز الطبيعي، وأيضاً غازات الاحتباس الحراري، التي وصلت إلى مستويات هائلة، مثل غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأول أكسيد الكربون. ويشير البنك الدولي إلى أن تكلفة تلوث الهواء وحده، تكلف الاقتصاد العالمي أكثر من 5 تريليونات دولار سنوياً، كما يُعد تلوث الماء والهواء والغذاء، السمة المميزة لهذا النوع من الاقتصاد بتأثيراته الضارة، إذ تعتمد التنمية الاقتصادية على موارد محدودة، وتلوث بيئي يهدد صحة البشر.

9. الاقتصاد البنفسجي: ظهر هذا المفهوم في فرنسا عام 2011م، وهو أحد فروع الاقتصاد التي استُحدِثت مؤخراً، والذي يهدف إلى إضفاء الطابع الإنساني على الأنشطة الاقتصادية. إذ يحمل بين طياته قيماً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المجتمع واحترام القيم الإنسانية، وحقوق وثقافة وعقائد وتقاليد الأقليات العرقية والدينية والقومية، مما يحقق انسجام وتفاعل كافة مكونات

المجتمع وإثرائه الاقتصادي والحضاري، فتكون بذلك الثقافة خادمةً للاقتصاد وموصلة لأهدافه، وتوصف الثقافة بأنها القوة الناعمة ذات الأثر البالغ في الاقتصاد، الذي يمكن اعتباره نموذجاً قائماً على التنمية الثقافية للخروج من الأزمات، إذ يمكن للثقافة إعادة توجيه اقتصاديات الغد. وتؤكد التغيرات، التي فرضتها الساحة الدولية في ظل العولمة، فشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تُسطر بمنأى عن العوامل الثقافية، لذا يقوم الاقتصاد البنفسجي على استدعاء العوامل الثقافية، لتأخذ مكانتها ضمن العوامل المؤثرة في توجيه الاقتصاد، وتحقيق أهداف الرفاهية والتنمية. كما تقوم هذه العناصر الملجَمة بلجام الثقافة، على استنهاض الحوافز الاقتصادية، والاستجابة للفرص المتاحة للفرد والمجتمع، كونها الموجه والمحفز الداخلي الأقوى والمؤثر في الإنفاق من أجل الاستهلاك والاستثمار.

10. الاقتصاد الفضي: هو الاقتصاد الذي يهتم بفئة عمرية معينة، 50 سنة فما فوق، ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة باحتياجات كبار القدر، وتأثير ذلك على العديد من القطاعات، فهو ليس قطاعاً واحداً، بل نظام إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، التي تهدف إلى استخدام إمكانات شراء احتياجات كبار القدر، وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية والمعيشية والصحية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي والإسكان والنقل والطاقة والسياحة والثقافة والبنية التحتية والخدمات المحلية وخدمات الرعاية الصحية طويلة المدى. من المتوقع أن يتزايد الاهتمام بهذا اللون من الاقتصاد على مدار الثلاثين عاماً القادمة، خاصةً وأن كبار القدر يمثلون شريحة كبيرة ومتنامية في العديد من الأسواق، كما أنه قطاع مليء بالفرص الواعدة، التي تلبي رغبات الشركات الناشئة، سواء من الناحية المادية أو اللوجستية، ولذلك يمكن للشباب الاستفادة من ذلك بعمل مشروعات تجتذب هذه الفئة العمرية.

الاقتصاد الأزرق هو موضوع مثير ومهم للغاية، خاصة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي نواجهها اليوم.

يعرِّف البنك الدولي مفهوم الاقتصاد الأزرق، بأنه «الاستخدام المستدام لموارد البحار من أجل النمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش والوظائف مع الحفاظ على صحة النظام البيئي للبحار»، حيث يعطي الاقتصاد الأزرق الأولوية لجميع الركائز الثلاث للاستدامة: البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ظهر مفهوم «الاقتصاد الأزرق» لأول مرة في عام 2012م، بعد أن جرى طرحه خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث تم قبوله وتبنّيه على نطاق واسع، وفي عام 2015م، أوضحت خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 أهداف التنمية المستدامة في مجال إدارة البحار. وحظيت القضايا البيئية البحرية بمزيد من الاهتمام.

يرتكز الاقتصاد الأزرق على تنويع الاقتصادات المعتمدة على الموارد البحرية لضمان الأمن الغذائي محلياً، وتحقيق أقصى استفادة عالمياً من تنمية الموارد البحرية، وحفظ وحماية المحيطات حتى تتمكن الأجيال القادمة من الاستفادة من مواردها المتنوعة.

تنبع أهمية الاقتصاد الأزرق، كما ذكرنا، من أن البحار والمحيطات تحتوي 99% من مجمل الحياة على كوكب الأرض. وهي المنظم الأكبر للمناخ، إذ تمتص نحو 30% من ثاني أكسيد الكربون المنبعث، وأكثر من 90% من الحرارة الناتجة عن الاحتباس الحراري العالمي، لذلك لا يمكن الاحتفاظ بكوكبٍ صحي من دون محيطٍ صحي، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى التحذير من أن صحة المحيطات آخذة في التدهور نتيجة انبعاثات الغازات الدفيئة في المقام الأول، منوهة بأن حموضة المحيطات آخذة في الازدياد، مقابل انخفاض كمية الأكسجين فيها، فيما تصبح أعلى حرارة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير التيارات البحرية، ويؤدي تغير المناخ

أو الاحتباس الحراري إلى ازدياد درجة الحرارة السطحية للمحيطات مع زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون وتحمض المحيطات.

حسب التقارير الدولية، إذا تم استغلال المحيطات والبحار بشكل مستدام، فإنها قد توفر الموارد والثروة ونوعية المعيشة بشكل دائم، فالمحيطات تميز الأرض عن الكواكب المعروفة الأخرى، فهي تساعد على استدامة الحياة. ويقدر الصندوق العالمي للطبيعة أصول المحيطات العالمية، بأكثر من 24 تريليون دولار، مع إضافة قيمة سنوية 2.5 تريليون دولار. فإن تم استغلال المسطحات المائية بشكل أفضل ستكون ومن دون شك مصدراً كبيراً للدخل، ولتوفير فرص العمل، وحل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المطلة على البحر. كم أن الاقتصاد الأزرق مجال واعد للاستثمار مع انخفاض أسعار النفط وتقلبات أسواق المال العالمية وهو مجال يقدم فرصاً استثمارية عديدة، وهو أحد البدائل المتاحة للدول المصدرة للنفط ويَعِدُ بدخل مادي مجزٍ.

بالنسبة لدول الخليج العربي، نجد أن الاقتصاد الأزرق يمثل فرصة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية. هو فرص هائلة للاستثمار واستغلال طاقة الشباب الطموح الباحث عن الفرص الواعدة، وأرضية خصبة لتجسيد معاني التراث والأصالة بإضفاء الطابع المحلي على السياحة البحرية والخدمات المرافقة لها. وقد بدأت دول الخليج العربي، عملياً، في تعزيز استثماراتها في هذا المجال من خلال التركيز على القطاعات غير النفطية، وخاصة القطاع البحري.

على مدار عقود مضت، عانى الخليج العربي من أنشطة اقتصادية وعسكرية ألحقت به أضراراً جسيمة، ووضعت بعض كائناته على حافة الانقراض، وبعضها قد هاجر إما إلى أعماق أكثر أماناً أو بحار أكثر أماناً.

نذكر من تلك الأنشطة:

1. ما أحدثته الحروب وناقلات النفط من بقع زيتية وتلوث ونفوق أعداد هائلة من الكائنات البحرية.
2. استخدام البحر كمورد للمياه الصالحة للاستخدام الآدمي والصناعي بعد عمليات التحلية والقذف بالرجيع المالح وما يحتويه من شوارد عناصر خطيرة دون معالجة إلى البحر، مما زاد في معدلات الملوحة والحموضة وتركيز مواد ضارة عند السواحل كان له أثر مدمر على الكائنات البحرية التي إما غادرت إلى مناطق أكثر أماناً، أو لم تستطع المغادرة، مثل الشعاب المرجانية، وبعض الطحالب والنباتات، فكان مصيرها بائساً لها ولمن يقتات عليها أو يلتجأ للاختباء فيها.
3. الصيد الجائر وغير المنظم للأسماك والكائنات البحرية الأخرى. فحتى تلك التي ابتعدت عن السواحل، لحقتها قوارب الصيادين إلى الأعماق ونالت منها.
4. الاستخدام غير اللائق للشواطئ ومناطق الاستجمام، حيث يقوم رواد الشواطئ والمستجمون بإلقاء مخلفاتهم الاستهلاكية على رمال الشواطئ أو في مياه البحر دون اكتراث على الرغم من تجهيز تلك الأماكن بالحاويات المخصصة لتلك المخلفات. وقد أدى ذلك، في كثير من الأحيان إلى نفوق كائنات بحرية تلتهم تلك المخلفات من بلاستيك ومعادن وغيرها.
5. الآثار العالمية للتغير المناخي وانبعاثات الغازات الدفيئة وذوبان الثلوج، ... الخ.

هذه وغيرها من الأنشطة الهدامة لسلامة البحر وشواطئه، والأخطار المحدقة الناتجة عن هذا السلوك دعت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وشرائح واسعة من المجتمع إلى التفكير في الاستراتيجيات وصياغة الخطط قصيرة ومتوسطة المدى للحفاظ على مخزونات البحر وإعادة

تأهيل المتضرر منها واستغلال الإمكانيات الكامنة في البحر لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ما هي طبيعة الحال هذه الأيام في دولة قطر بالنسبة للاقتصاد الأزرق، وكيف تنظر إلى هذا الجانب المهم من الاقتصاد غير النفطي؟

بادئ ذي بدء، قامت دولة قطر بالتوقيع على كافة المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البحار والمحيطات والمسطحات المائية، وقدمت التعهدات ضمن المنظمات المشاركة فيها.

بدورها، قامت المؤسسات الحكومية المعنية بصياغة السياسات والخطط اللازمة التي ترتكز إلى:

1. **الصيد المستدام:** تطوير تقنيات الصيد المستدام للحفاظ على الثروة السمكية وضمان استمراريتها للأجيال القادمة، وذلك عبر صياغة سياسات وأحكام وجداول زمنية مفروضة على من يمارس مهنة أو هواية الصيد البحري.
2. **تربية الكائنات البحرية:** مزارع الأسماك، مزارع اللؤلؤ، مزارع الطحالب البحرية المستخدمة كغذاء أو في الصناعات الصيدلية.
3. **السياحة البحرية:** تشجيع السياحة البحرية والساحلية كوسيلة لتنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات. من أمثلة ذلك: منتزهات المانجروف، والمنتزهات التحت مائية، ومنتزهات الرياضات البحرية.
4. **الطاقة المتجددة:** استغلال الطاقة المتجددة من البحر مثل طاقة الرياح والأمواج لتوليد الكهرباء.

5. **تحلية المياه:** تطوير تقنيات تحلية المياه بوسائل أكثر تطوراً تحفظ المؤشرات البيئية للبحر ومخزونه الحيوي.

6. **التجارة البحرية:** تعزيز التجارة البحرية من خلال تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية.

أما من ناحية الجهود، على أرض الواقع، فكان من أبرزها في هذا المجال:

1. عمل المؤسسات البحثية على التأسيس النظري لحماية واستعادة الأنظمة البيئية البحرية لصالح الأجيال القادمة.
2. تضمين مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام في كافة خطط التنمية للدولة وإقامة الدورات التدريبية للمختصين والتوعوية لأوسع شرائح المجتمع بهذا الخصوص.
3. التعاون مع القطاع الخاص: فقد قامت الدولة بتعزيز الشراكات مع الشركات التي تعتمد على النظم البحرية لضمان استدامة مواردها. وقدمت الحكومة تسهيلات كثيرة للقطاع الخاص في هذا المجال.

الآن، بعد كل هذا العرض، يتبادر إلى ذهننا السؤال: هل الصورة وردية؟ وهل تم القيام بما يكفي تجاه البحر؟ الجواب، قطعاً، لا!

بالنسبة للدولة، فقد قامت بما عليها، من سن قوانين وسياسات، ووفرت أشكال الدعم المطلوبة منها. لكن، أين التقصير؟ يكمن التقصير في:

1. قلة المبادرات الصادرة عن القطاع الخاص. لا يقوم القطاع الخاص بما يكفي من مبادرات لاستغلال موارد البحر على الوجه الفعال والمستدام. ربما بسبب عدم إدراك أهمية ذلك، أو بسبب البحث عن موارد الربح السريع في المجالات المعهودة وعدم الرغبة في سبر أغوار فرص جديدة وواعدة، لكنها تحتاج إلى جهد وعناء قبل قطف ثمارها.

2. ثقافة الجمهور تجاه البحر. أغلب رواد البحر لا يرون فيه سوى مكان للاستجمام والمتعة وممارسة ثقافة الاستهلاك دون الاكتراث بما ينعكس به سلوكهم على الجوانب الجمالية والبيئية للبحر وشواطئه. أنا بنفسي شاهدت، ليس فقط مناظر المخلفات، بل حين يقوم الأطفال والمراهقون بقتل القنافذ البحرية والسلاحف الصغيرة، عبر تعذيبها بالضرب، وحتى رمي الصخور الكبيرة عليها للتخلص منها وكأنها عدو شرير يجب التخلص منه. شاهدت كيف يقمن بعض النساء بصب زيوت القلي أو شوي اللحوم على مياه البحر. شاهدت كيف قام أحد مالكي القوارب بصب زيت المحرك المستخدم على سطح ماء البحر، وغيرها كثير لا متسع لذكره. فلا أعرف، هل هناك قوانين تعاقب على ذلك؟ وأرى أنه لا بد من تواجد دوريات شرطة بيئية في أماكن الاستجمام ومواقف القوارب واليختات. هذه قضية ثقافة بالدرجة الأولى. يعني الدولة تسن القوانين والتشريعات. لكنها لا يمكن أن تقتحم حياة كل فرد وأسرة وتفرض عليه السلوك الظاهر والخفي تجاه البحر أو الطبيعة عموماً. هنا، ربما يأتي دور المنظمات الأهلية والتربوية في خلق الوعي المطلوب، كما دور الرقابة وأسلوب الثواب والعقاب.

جوانب القصور هذه، لا بد من تلافيها، وتكريس السلوك الإيجابي والبنّاء تجاه البحر.

وفي الختام، عود على بدئ، علينا إكرام البحر ومعاملته على أنه مورد الرزق ومنبع الإلهام وصورة الجمال التي نعيشها، وعاش عليها السابقون، ونأمل أن يعيش عليها اللاحقون بأحسن صورة.